

ثانياً - الآثار الاجتماعية

- 1- تعجز الدول في مجال التعليم عن توفير المدارس التي تستوعب أعداد الأطفال خاصة في الدول النامية فتزداد الأمية ويزداد أعداد التلاميذ في الفصول وتتدهور حالة التعليم
- 2- يحدث نفس الأمر في مجال الرعاية الصحية، حيث تعجز المستشفيات عن استيعاب أعداد المرضى، كما تعاني الإمكانيات المادية في الأجهزة والمعامل عجزاً في أعدادها، ويؤدي انخفاض نصيب الفرد من الغذاء إلى نقص قدرة الأفراد على العمل ومقاومة الأمراض مما يزيد من أعداد المرضى وتزداد المشكلة حدة.
- 3- في مجال الإسكان تتراجع أعداد المساكن اللازمة لسكن الأسرة، وتساء الأحوال السكنية في مناطق كثيرة نتيجة نقص المرافق والطرق والمواصلات.
- 4- تزيد هجرة السكان من الريف إلى المدن سعياً للحصول على فرص عمل من مشكلة الإسكان في المدن ويؤدي إلى ظهور مناطق سكنية عشوائية غير مناسبة صحياً التي تضم الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المهن الهامشية.
- 5- تسهم العوامل البيئية الناتجة عن الزيادة السكانية في انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة مثل التفكك الأسري والاعتراب وكثرة حالات الطلاق والإخفاق العاطفي.... التي تؤثر على العلاقة الأسرية .

ثالثاً - الآثار البيئية

- 1- يرتبط النمو السريع في عدد السكان ارتباطاً وثيقاً بالبيئة ونظمها المختلفة، فالأنشطة السكانية تحدث تأثيرات مختلفة في موارد الأرض التي تلبي احتياجات السكان، وتتسبب في حدوث تغييرات في النظم البيئية المتنوعة .
- 2- نتيجة زيادة عدد السكان تزداد الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى تلوث الهواء والماء والتربة والغذاء وتناقص خصوبة التربة والتصحر، واختفاء بعض الكائنات الحية سواء الحيوانية أو النباتية، وتناقص الغابات، وظهور مشكلات بيئية مثل ثقب طبقة الأوزون والأمطار الحمضية

3- ترتبط المشكلة السكانية بارتفاع معدلات الاستهلاك واستخدام التكنولوجيا والتنمية والبيئة في علاقة معقدة متشابكة تؤثر بشكل واضح وملحوس في حياة البشر ورفاهيتهم .

مواجهة المشكلة السكانية

يمكن مواجهة المشكلة السكانية من خلال اتباع الأساليب الآتية:

- 1) استثمار مرحلة الطفولة وإعداد الأطفال فكراً وصحياً وبدنياً خاصةً أطفال الريف .
- 2) الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها وفق برامج مخططة للتنمية الشاملة.
- 3) العمل على تحقيق التوازن وعدم إهدار الطاقة والموارد والتوفيق بين أنشطة الإنسان والموارد والبيئة .
- 4) زيادة الاهتمام بموضوع تنظيم الأسرة في المجتمعات المحلية ذات الثقافات المتباينة .
- 5) التنمية الاقتصادية من خلال تخطيط الاقتصاد القومي وتنمية الموارد الطبيعية واستخدامها وتوجيهها وفق برامج مخططة للتنمية الشاملة .
- 6) تنمية الموارد الزراعية من خلال توسع الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي والتوسع في التصنيع الزراعي .
- 7) التنمية الاجتماعية من خلال الارتقاء بمستوى التعليم، ونشر الخدمات الصحية، وتحسين مركز المرأة وخدمات رعاية الأمومة والطفولة؛ أي النهوض بالوعي الثقافي والصحي والبيئي .
- 8) تنمية التصنيع من خلال الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار واستخدام الاكتشافات العلمية الحديثة .

السياسات السكانية

تتبع كل دولة سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية حاضراً ومستقبلاً، وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان من الناحية الكمية والنوعية، بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه.

تعريف السياسة السكانية

تعرف السياسة السكانية أو الديمغرافية على أنها مقاييس أو برامج تشريعية إدارية أو أية إجراءات حكومية أخرى بقصد تعديل أو تغيير الاتجاهات الديمغرافية القائمة لصالح رفاهية المجتمع.

الخيارات والأولويات المعتمدة عند إجراء السياسة السكانية

لا تقتصر السياسة السكانية على معالجة مشكلة الزيادة السريعة في عدد السكان، لكنها تشمل أيضاً برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلدان، وتنظيم هجرة السكان وحركتهم، والتوزيع المكاني المتوازن للسكان، وتنظيم حركة وتوزيع القوى العاملة، ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اجتماعياً، كما تهدف هذه السياسة إلى تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم، وتضييق الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة وكل ما يتعلق بالسلوك الديمغرافي بشكل عام.

ويمكن تلخيص الخيارات والأولويات المعتمدة عند إجراء السياسة السكانية لبلد ما بالآتي :

- 1- التركيز النسبي على الأهداف والغايات المرجوة.
- 2- إعطاء الأولوية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.
- 3- التركيز على تبني مفهوم الصحة الإنجابية الواسع النطاق.
- 4- مناصرة الفقراء والمسنين والأسر التي ترأسها النساء .
- 5- إيجاد بيئة مشجعة لإدماج أهداف السياسة الديمغرافية في خطط التنمية.

العوامل المؤثرة على نوع السياسة السكانية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوع السياسة الديمغرافية المتخذة في دولة ما التي عليها أن تأخذها بمحمل الجد عند رسم هذه السياسة على النحو الآتي:

1- العوامل الاجتماعية

يتأثر نوع السياسة الديمغرافية بالحياة الاجتماعية، ويأتي الدين في مقدمة هذه العوامل، حيث نجد بعض الدول التي يلعب الدين فيها دوراً مؤثراً على حياة الأفراد غالباً ما تتبع سياسة ديمغرافية رافضة لتحديد النسل لكنها قد تقبل خيارات أخرى تتعلق بتنظيم النسل.

2- العوامل الاقتصادية

يؤثر المستوى الاقتصادي وأنماط الإنتاج في الدولة على نوع السياسة المتبعة، حيث تتبع الدولة السياسة الديمغرافية التي تتناسب وإمكانياتها المادية والبشرية، وتتعكس الظروف الاقتصادية على الحاجة إلى اليد العاملة ومن ثم تؤثر على سياسات الهجرة والنمو السكاني.

3- العوامل السياسية والاعتبارات القومية

تسعى الدول الصغيرة الى زيادة عدد سكانها خاصةً تلك المهتدة من قبل دولة أو دول مجاورة ذات حجم سكاني كبير.

مقومات السياسة الديمغرافية

تشتمل السياسة الديمغرافية من وجهة النظر النموذجية أو التصورية على العناصر الآتية:

- 1- البحث في الاتجاهات الديمغرافية السابقة والحالية وتحليل أسبابها.
- 2- التنبؤ بالتغيرات الديمغرافية المستقبلية من خلال بياناتها السابقة والحالية.
- 3- تقييم وتقدير النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنماط المتوقعة من التغيرات السكانية وتحديد أهميتها من منظور المصالح والاهتمامات القومية.
- 4- إجراء وتطوير المقاييس والإجراءات اللازمة التي يكون تصميمها مناسباً للتغيرات المطلوبة ومنع حدوث تغيرات غير مرغوب فيها.

مؤشرات قياس مدى فاعلية السياسة السكانية

هناك عدد من المؤشرات تدلنا على مدى فاعلية السياسة السكانية ومستوى كفايتها وتأثيرها، من خلال دراسة مستوى التغير الذي حصل في السلوك الإنجابي ومعدل النمو السكاني خلال فترة تطبيق السياسة السكانية ومقارنة أرقام المؤشرات في بداية الفترة ونهايتها، ومن هذه المؤشرات:

1- أثر السياسات السكانية في استخدام وسائل تنظيم الأسرة

لوحظ أن استخدام السياسات السكانية يساعد على تنظيم الأسرة خاصةً عندما تكون السياسة رسمية ومعلنة، لكن تظل فاعلية وكفاية السياسة السكانية بمختلف مستوياتها منخفضة خاصةً عندما نجد أن استخدام

وسائل تنظيم الأسرة لا يصل إلى نسبة 50% في أحسن حالاته، وتكون الكفاية والفاعلية جيدة في حال وصلت النسبة إلى حدود 80% وأكثر .

2- أثر السياسات السكانية وفعاليتها على مؤشر معدلات الخصوبة

يلاحظ تراجع معدلات الخصوبة الكلية في معظم البلدان التي اتبعت سياسة سكانية محددة أم لم تتبع وهذا يعني أن ثمة عوامل أخرى غير السياسات السكانية قد أثرت على معدل الخصوبة وأدت إلى تراجعها، ومن هذه العوامل زيادة الوعي في السلوك الإنجابي وتزايد تعليم المرأة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وغير ذلك، إلى جانب ذلك نلاحظ أن الدول التي اتبعت سياسة سكانية لتشجيع زيادة الخصوبة قد حققت زيادة في معدل الخصوبة فيها، وهذا يعني كفاية السياسة السكانية وفعاليتها، كما أن الدول التي اتبعت سياسة لخفض الخصوبة قد نجحت أيضاً في تحقيق ذلك، وهذا يوضح لنا أيضاً فاعلية السياسة السكانية فيها ونجاحها. ولما كانت المقارنة تساعد في الحكم على سلامة ظاهرة معينة أو عدم سلامتها كالسياسة السكانية وأثرها على الخصوبة، فإننا نلاحظ ارتفاع معدلات الخصوبة في الدول العربية، وهذا يؤشر إلى انخفاض كفاية وفعالية السياسات السكانية القائمة التي تهدف إلى تخفيض معدلات الخصوبة، وهذا يؤكد الحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية وتأثير.

3- أثر السياسات السكانية وفعاليتها في معدلات المواليد

لوحظ تراجعاً واضحاً في معدلات المواليد في مختلف الدول المتشابهة أو المتباينة في سياستها السكانية الأمر الذي يدل أن هناك عوامل أخرى غير السياسة السكانية تؤثر على معدلات المواليد إلى جانب هذه السياسة، وفي بعض الأحيان رغم تشابه توجهات السياسة السكانية نلاحظ تباين النتائج في رفع أو خفض معدلات الولادات، وهذا يدل على خفض تأثير السياسات السكانية وقوة تأثير عوامل أخرى كتزايد التعليم وتزايد مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي .

وإذا قارنا معدلات المواليد في الوطن العربي بمثيلاتها العالمية نجد ارتفاعاً واضحاً في معدلات المواليد لصالح الدول العربية، وهذا يوضح لنا أن تأثير السياسات السكانية في معدلات المواليد ما يزال ضعيفاً وغير كاف لإحداث انخفاض ضروري في معدلات المواليد في الوطن العربي .

4- أثر السياسات السكانية وفعاليتها في معدلات الوفيات

نلاحظ تراجعاً واضحاً في معدلات الوفيات خلال العقود الثلاثة الأخيرة الأمر الذي يدل على تشابه تأثير السياسة السكانية التي تسعى إلى تحسين الأحوال الصحية والعناية بصحة الأم والطفل، وهذا يوضح جودة وفعالية السياسات السكانية المتبعة .

بالرغم من تراجع معدلات الوفيات في الدول العربية إلى أن هذه المعدلات ما تزال مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الأخرى، الأمر الذي يتطلب زيادة مستوى الفاعلية والتأثير للسياسة السكانية خاصة ما يتعلق بالخدمات الصحية والغذائية والثقافية والمعاشية بصورة عامة .

5- أثر السياسات السكانية وفعاليتها في معدلات النمو السكاني

الهدف الرئيسي للسياسات السكانية هو خفض أو زيادة أو ثبات معدل التزايد السكاني، وهكذا نجد أن معدلات النمو السكاني واتجاهات التغير فيها تعد من المؤشرات الرئيسة التي توضح لنا كفاية السياسات السكانية وفعاليتها.

أمثلة عن السياسات السكانية

تتباين أشكال السياسة السكانية من بلد إلى آخر تبعا للظروف التاريخية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع أو دولة ما، وفيما يأتي بعض الأمثلة :

السياسة السكانية في فرنسا

تحددت معالم السياسة الديمغرافية للسكان في فرنسا من خلال قانون الأسرة لعام 1940 الذي سعى لتحقيق هدفين أساسيين أولهما تشجيع تكوين إنشاء أسرة وثانيهما تربية الأطفال بالعدد الكافي، حيث تعطى لهذه الأسر منح مالية وإعفاءات ضريبية واشتراكات مجانية أو بمبالغ رمزية لدور الحضانه والاستشارات الطبية والوجبات المدرسية، إضافة إلى خدمات التأمينات الاجتماعية، وفي الجانب المقابل ردع كل ممارسات التعاطي والمتاجرة بوسائل منع الحمل وأعمال الإجهاض، كما تضمنت التشريعات الفرنسية تشجيع الهجرة الدولية من وإلى فرنسا خاصة بالنسبة للأيدي العاملة والمهارات.

السياسة السكانية في السويد

تتشابه السياسة السكانية في السويد مع نظيرتها في فرنسا وفي كثير من دول أوروبا الغربية حيث تعد سياسة داعمة للإنجاب، لكنها ترى أيضاً بأنها يجب الاهتمام بمسائل الرفاهية الفردية والحرية الشخصية إلى جانب بقاء المعونات والمساعدات الكيفية والخدمات الحكومية التي توفرها للأسر .

السياسة السكانية في الهند

على عكس البلدين السابقين فان السياسة السكانية في الهند ودول أخرى اتجهت نحو مناهضة الإنجاب خصوصاً في فترة حكم أنديرا غاندي، حيث كان الهدف هو كيفية تقييد وتقليص معدل الزيادة السكانية بغرض التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة، واقتضى هذا الهدف وضع برامج لتنظيم وتخطيط الأسرة من خلال توفير وسائل ضبط النسل ومنع الحمل، ومع أن الأعراف والقوانين المحلية والدولية تحرم وتجرم الإجهاض، إلا أن الهند كدولة سمحت بالتخلص من الحمل بدعوى الحفاظ على صحة الأم الحامل، كما صدرت تشريعات تقضي بالتعقيم الإجباري ومعاينة أرباب الأسر ذات الحجم الكبير.